



المؤتمر الدائم للمرأة العاملة

دار الخدمات النقابية والعمالية



التقرير السنوي الثاني

لأعمال المؤتمر الدائم للمرأة العاملة

على مدار عام

2016 - 2015

إعداد

دار الخدمات النقابية والعمالية

تمهيد :

انتهجت دار الخدمات النقابية والعمالية منذ نشأتها عام 1990 منهجا ديمقراطيا في عملها يركز على تمكين العمال/ات أنفسهم/هن من التنظيم والدفاع الواعي عن مصالحهم/هن وحقوقهم/هن حيث رفضت واستبعدت في ذلك الشأن منطق الإنابة والاستحواذ.. وعلى مدى مسيرة الدار عملت باجتهاد شديد في الدفاع عن الحقوق الديمقراطية والاجتماعية للعمال/ات مما أكسبها مصداقية كبيرة بين صفوف الطبقة العاملة المصرية.

في إطار هذه الرؤية ومنهجية العمل سعت الدار الى تأسيس المؤتمر الدائم للمرأة العاملة ليتبنى قضايا النساء العاملات و يضعها ضمن أولويات العمل حيث خصص الوقت والجهد الكافي باعتبار قضايا المرأة العاملة هي أحد الأهداف الرئيسية وجزء أساسي من رؤيته لتحقيق ما يسمو إليه من مجتمع ديمقراطي عادل يسعى لتحقيق المساواة في كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين جميع فئات المجتمع والذي لا يتحقق إلا بالقضاء على كافة أنواع الانتهاكات التي تقع على النساء.

حيث استدعى انتباهنا أثناء العمل إلى النظر بعين القلق إلى ما يجتاح المجتمع من انتهاكات جسيمة لحقوق النساء العاملات وما يتعرضن إليه من جميع أشكال التمييز في المجتمع فهن يعملن ويقهرن لا لشيء سوى أنهم نساء في مجتمع يميز دائما بين الرجال والنساء في كافة مناحي الحياة.

انطلاقا من هذه الرؤية جاء تأسيس المؤتمر الدائم للمرأة العاملة ليتبنى منهجية العمل بدعم وتمكين المرأة العاملة خاصة وأن حجم الانتهاكات التي تتعرض لها النساء العاملات في المجتمع المصري قد تزايد حتى أنها باتت غير قادرة على تحمل أعباء العمل ومسؤوليات الأسرة وتخلي الدولة و المجتمع عن حمايتها اجتماعيا واقتصاديا وتشريعيا.

ولأن الربط بين قضايا المرأة وحقوق الإنسان من القواعد المتفق عليها دوليا ومحليا ولأن مفهوم العدالة في حد ذاته يحتاج إلى وعي مجتمعي يتفهم هذه الحقوق وإعلان واع بعدالة التغييرات كانت إستراتيجية عمل المؤتمر الدائم للمرأة العاملة تهدف بشكل أساسي إلى السعي والعمل الدؤوب من أجل تحسين شروط العمل للمرأة العاملة ومن ناحية أخرى التشبيك مع القضايا الخاصة بها في المجتمع من خلال تطوير وتقوية القطاع النسوي العامل بالتعاون مع أكبر عدد من المنظمات النسوية والحقوقية المصرية والعربية لصياغة رؤى مشتركة ودعم آليات أكثر ديمقراطية.

.. وتوصلا لهذه الرؤية تم انعقاد المؤتمر السنوي الأول والثاني (للمؤتمر الدائم للمرأة العاملة المصرية) بالقاهرة (2014 - 2015) والذي ينعقد بشكل سنوي لمناقشة أوضاع المرأة العاملة وطرح أولويات العمل طبقا لأهم القضايا الخاصة بها لفترة عام.

حيث يشارك في الانعقاد السنوي للمؤتمر عدد من النساء العاملات النقابيات من محافظات مصر المختلفة والعديد من الشخصيات العامة والبرلمانيين وأعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للمرأة

كما يتنوع الحضور ليغطي قطاعات العمل المختلفة القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص وقطاع العمالة غير المنتظمة وقطاع الأعمال العام وقيادات نقابية وعمالية إلى جانب عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة وحقوق الإنسان.

يتناول طرح أهم القضايا والإشكاليات الخاصة بالمرأة العاملة داخل العمل بقطاعاته المختلفة ليتبناها من خلال خطة عمل يتم وضعها من قبل عضوات المؤتمر الدائم للمرأة العاملة والمشاركات بالمؤتمر السنوي له والتي جاءت طبقاً لترتيبها في أولوية العمل كما يلي:

- التمييز بين النساء والرجال في أماكن العمل وما ينتبعه من إشكاليات خاصة بالأجور والترقي وتولى المناصب القيادية والعمل النقابي.
- غياب الإرادة السياسية لتمكين المرأة حيث لم تدفع الدولة بالشكل الكافي في هذا الاتجاه.
- وجود بيئة ومناخ عام معادي لحقوق المرأة يجب العمل على تعديله.
- تنميط دور المرأة في المجتمع وتأثيره على مشاركتها الفعالة في العمل العام والعمل النقابي.
- ضرورة العمل على تعديل بعض التشريعات الحالية التي تقف في مواجهة دعم مشاركة المرأة.
- عدم تولى المرأة المناصب القيادية وعدم قربها من مراكز صنع القرار مما يجعل قضاياها دائماً تأتي في المرتبة الأخيرة لأولويات المطالب.
- عزوف الكثير من السيدات عن العمل العام لضعف ثقتهن بأنفسهن أو لعدم تشجيع المجتمع لها.
- استغلال العادات والتقاليد والدين أحياناً لكسر إرادة المرأة وتهميش دورها واختزاله في أعمال تربية الأبناء.
- الحاجة الشديدة إلى بناء قدرات المرأة العاملة وتنمية مهاراتها من خلال برامج تدريبية وتنقيفية حول القضايا الخاصة بها وحقوقها في القوانين والاتفاقيات والمواثيق والاتفاقيات الدولية.
- ضعف روح الاتحاد بالنسبة للمرأة العاملة حول القضايا النسوية وغياب الفعاليات الخاصة بها سواء علي مستوى العمل النقابي أو العمل العام.

المؤتمر الدائم للمرأة العاملة (الرؤية والأهداف)

استلهمت فكرة المؤتمر الدائم للمرأة العاملة من منطلق رؤية دار الخدمات النقابية والعمالية لمشاكل المرأة العاملة والتي كان للنساء العاملات دور كبير بها خلال السنوات الماضية وطرحها على الرأي العام والاحتجاج بشأنها والتصدي لها بكافة الأشكال حيث جاء ليخلق كيان يضم المرأة العاملة المصرية ويشكل شكل أوسع من الأشكال التنظيمية المتعارف عليها ليكون بمثابة المظلة التي تنضوي تحتها كافة المبادرات والأشكال التنظيمية التي تعمل في مجال حقوق المرأة العاملة بشكل خاص وحقوق المرأة المصرية بشكل عام..

ورغم أهمية الدور الذي تلعبه المرأة العاملة والظهور الشديد لها إلا أن العديد من المنظمات والنقابات تناولته بتوجه خاص بقى بعيدا إلى حد كبير في إطاره النظري دون تجسيد هذا الدور بالأنشطة والآليات المناسبة - فلم يتم توجيه الأنشطة بشكل منهجي ومخطط لتحقيق قضاياهن المطلبية والنقابية مما جعل غياب كبير لقضايا المرأة العاملة و النقابية في (برامج النقابات والأحزاب ومؤسسات الدولة)، ولقناعتنا الأكيدة أن وجود المرأة في العمل النقابي قد يعطى زحماً وفعالية للقطاع النسوي _ العامل الذي يعاني هموماً تتقاطع مع هموم القطاع العمالي والمهني والذي له خصوصيته حيث يعاني من التمييز الاجتماعي والتشريعي و يجري استغلاله، جاء تأسيس "مؤتمر دائم للمرأة العاملة المصرية" يعمل من أجل تحقيق التواصل بين حركة نسائية عمالية وبين جميع النشيطات اللاتي تعملن في مجال حقوق المرأة من أجل مجتمع يسوده العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

وذلك لما رأيناه من ضعف شديد للتمثيل النسائي في الهيئات القيادية بالنقابات المستقلة وأماكن العمل بالإضافة إلى ضعف المشاركة النسائية في العمل النقابي والعام وهو ما جعل الضرر الذي يلحق بالنساء العاملات مزدوج، سواء من حيث عدم التأثير فيما يتعلق بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، أو من حيث مشاركتهن في مجمل عملية البناء المجتمعي لاسيما السياسي منها و التأثير في صناعة القرار و تهميشهن بهذا الجانب. حيث يتبنى في إطار هذا المفهوم منهجية عمل تركز على تمكين النساء العاملات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من خلال تنظيمهن للدفاع الواعي عن مصالحهن وحقوقه ، كذلك يأتي دور المؤتمر الدائم ليسعى إلى القضاء على الثقافة التمييزية لتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع بما يتطلب معه تطوير في السياسات والتشريعات التي تتيح للنساء التعبير عن مصالحها وممارسة حقوقها.

من خلال هذا المنطلق يعمل المؤتمر الدائم للمرأة العاملة على تطبيق برنامج عمل يتم تحديده من قبل المشاركين/ات يسعى من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الواضحة وذلك لإيماننا الشديد أنه لن يحل مشاكل المرأة العاملة سوى المرأة نفسها.

الأهداف :

- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء العاملات بقطاعات العمل المختلفة.
- مواجهة ثقافة التيارات الرجعية التي ترى أن المرأة العاملة مكانها المنزل بحملات رفع وعى دائمة.
- العمل على تمكين النساء لاستطاعتهن تحقيق المساواة فيما يخص حقوق العمل خاصة الأجر والحق في العمل اللائق.
- العمل من أجل تغيير البنية التشريعية التي تعوق ممارسة المرأة لدورها بشكل عام.
- تفعيل ما هو قائم من قوانين لا تجد طريقها إلى التطبيق في أرض الواقع.. حيث لم تعد فكرة المساواة القانونية هي الهدف النهائي لحل مشاكل المرأة العاملة المصرية.

- تمكين ودعم النساء العاملات من آليات العمل النقابي وتأهيلهن لاعتلاء مناصب قيادية داخل نقابتهن.
- رفض أي شكل من أشكال التمييز إزاء المرأة وإدانتها ومكافحته.
- تمكين ودعم جميع النساء العاملات من آليات العمل النقابي وتأهيلهن لتولى المسؤولية داخل نقابتهن وأماكن عملهن.
- المطالبة بتطبيق القوانين كما تتوافق واتفاقيات العمل الدولية، والعمل على تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل على حد سواء من حيث التوظيف والترقي والتعيين في المناصب القيادية والمشاركة في برامج التدريب والتأهيل.
- العمل على تحسين شروط وظروف العمل وتذليل الصعاب أمام النساء التي تشكل عائقا أمام انخراطهن في العمل أو التنظيمات النقابية ومن أهمها توفير وسائل المواصلات المناسبة ودور الحضانة والخدمات الصحية.
- دعم جهود المرأة في مكافحة النظرة الدونية، وكذلك النهوض بمستواها التكويني النقابي على مزاوله مختلف النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية التي من شأنها المساعدة على استقطاب النساء.

التحديات:

هناك بعض التحديات التي قابلت عمل المؤتمر الدائم للمرأة العاملة .. برزت أهمها في تحديات عامة بالمجتمع بشكل عام، وأخرى خاصة بالعمل داخل المؤتمر الدائم.. فأما عن المستوى الأول من التحديات فهي تاريخية وراسخة ترجع إلى ثقافة وعادات وتقاليد كل مجتمع وما يتبعه من تأثير على حماية المرأة العاملة داخل بيئة العمل، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية القاسية والتي أدت بدورها إلى تدهور وضع المرأة في سوق العمل وأثرت بشكل مباشر على مشاركة المرأة العاملة في العمل النقابي والعام، والذي أدى بدوره إلى بعدها عن تولى المسؤوليات القيادية ومراكز صنع القرار. رغم رؤيتنا الواضحة لزيادة نسبة تمثيلها بعضوية النقابات خلال السنوات الماضية.

وأما على مستوى المؤتمر الدائم للمرأة : فلم يكن بمعزل عن المناخ العام بصعوباته داخل المجتمع فحيث أن الهدف العام للمؤتمر الدائم للمرأة العاملة هو دعم وتمكين النساء العاملات لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية وحيث أن كل ما هو عام داخل المجتمع يؤثر تأكيدا بالسلب على عمل العاملات النشيطات و النقابيات في تحقيق مطالبهن وحل قضاياهن ،كانت التحديات التي قابلت فريق العمل لا تنفصل عن ما يحدث بالمجتمع حيث أننا نسير جميعا في دائرة متصلة تتأثر كل منها بالأخرى.

1 - رغم ظهور المرأة العاملة بشكل كبير في العمل النقابي ورغم كل ما يبذله المؤتمر الدائم من دعم وتمكين لها من خلال أنشطته المتعددة إلا أننا لاحظنا ضعف التمثيل النقابي والسياسي في الهيئات القيادية للنقابات المستقلة واتحاداتها، ولم نستطع تحقيق الهدف الرئيسي لنا حتى الآن بتمكين المرأة العاملة من اعتلاء المناصب القيادية داخل النقابات أو داخل أماكن العمل، كذلك لم يتم التنسيق بين النساء النشيطات داخل الأحزاب والقوى السياسية وبين المؤتمر الدائم للمرأة مما كان له مردودة السلبية على طرح قضايا النساء على المجتمع وتحقيق بعض المكاسب التي كان قد طرحها المؤتمر الأول والثاني والخاصة بالمساواة والقضاء على الثقافة التمييزية داخل المجتمع وداخل البنية التشريعية وقد يرجع ذلك لأنه مازالت الخبرات محدودة من ناحية ومن ناحية أخرى لأن النقابات مازالت حتى الآن لا تضع قضايا النساء العاملات على أولوية أعمالها ومطالبها الحقوقية.

2 - مازال حتى الآن التنسيق والتواصل بين بعض المحافظات والمؤتمر الدائم بها بعض الصعوبات.

3 - ضعف موارد المؤتمر الدائم للمرأة قد يجعله لا يستطيع القيام ببعض الأنشطة كما يتمناها عضواته.

4 - عدم قدرة عضوات المؤتمر النقابيات على دمج قضايا المرأة العاملة ضمن جدول أعمال النقابات بشكل كبير مما جعل قضاياهن غير مرئية حتى الآن على المستوى النقابي.

5 - عدم تقديم تقرير شهري بأعمال كل محافظة داخل محافظتها مما ضعف التنسيق بين المحافظات في أعمال مشتركة وعدم دراية باقي المحافظات بما يتم في كل محافظة.

6 - حتى الآن لم يتم التنسيق فيما بين المحافظات على بعض النشاطات المشتركة والتي تدعم من ظهور المؤتمر الدائم بشكل أوسع.

7 - رغم انضمام أعداد أكبر من العضويات للمؤتمر الدائم إلا أنه مازالت العضويات قليلة بالنسبة إلى حجم أنشطته ومازال يسعى لضم محافظات أخرى له.

8 - مازال التشبيك بين المؤتمر الدائم للمرأة العاملة وبين المنظمات على المستوى الوطني والدولي ضعيفة وتحتاج إلى مزيد من العمل على ذلك.

مخرجات أعمال المؤتمر الدائم للمرأة العاملة على مدار عام ونصف:

إستراتيجية العمل خلال الفترة ما بين (2015/1/1 إلى 2016/ 6/30)

بنيت إستراتيجية العمل بالمؤتمر في هذه الفترة على تحديد مستويين من العمل:

المستوى الأول:

يتمثل في بناء قدرات عضوات المؤتمر بشكل خاص والعمل على إحداث دمج النوع الاجتماعي في كافة المستويات النقابية حتى تصبح قضايا المرأة العاملة جزء لا يتجزأ من أولويات ومصالح هذه الفئة مع الاهتمام بالدراسات البحثية المتخصصة من خلال القيام بعمل دراسة بحثية تتناول وضع المرأة في سوق العمل وبعض الأوراق البحثية التي تتناول وضع المرأة في بعض قطاعات العمل وكيف يتناولها الإعلام كذلك تقارير الرصد من خلال المرصد العمالي والتي تتناول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية للنساء العاملات في قطاعات العمل المختلفة.

المستوى الثاني:

دعم وتمكين النساء العاملات والنقابيات بشكل عام للعمل داخل النقابات من خلال بعض الأنشطة المتمثلة في الندوات والتدريبات والحلقات النقاشية وورش العمل والاجتماعات لرفع قدراتهن بمفاهيم العمل النقابي وقوانين العمل والاتفاقيات الدولية وبعض المهارات الخاصة بالمفاوضة والعمل الجماعي والتشبيك والرصد والتوثيق وتناول مشاكلهن داخل أماكن العمل والمعوقات التي تقابلهن وتحول دون ممارستهن للعمل بشكل عام أو العمل النقابي بشكل محدد.

حيث تتلخص الأنشطة التي نفذها المؤتمر الدائم للمرأة العاملة على مدار عام ونصف فيما يلي:

أولاً :

➤ نفذت جميع الأنشطة في محافظات (القاهرة الكبرى / الإسكندرية / السويس / الإسماعيلية / بورسعيد / قنا / دمياط / الفيوم / المنصورة / المحلة)

➤ شملت الأنشطة نساء ورجال وقيادات عمالية ونقابية ممثلين لقطاعات العمل المختلفة

➤ تنوعت الأنشطة بين (ندوات / حلقات نقاشية / تدريبات / اجتماعات / ورش عمل / تكوين لمجموعات عمل جديدة ببعض المحافظات / احتفالية بيوم المرأة العالمي / عمل بعض الأوراق البحثية / دراسة عن المرأة والعمل / مساعدة قانونية / إصدار بعض المطويات والبوستر)..

ثانياً :

سمات الفئة المستهدفة في جميع الأنشطة المنفذة :

السن: هناك تفاوت في السن ما بين الخمسين والعشرين حيث كانت من أهدافنا الوصول الى فئة الشباب/ات النقابيات.

طبيعة العمل: متنوع؛ فهناك عاملات بين قطاعات عمل رسمي منظم وقطاعات عمل غير منظم ونقابات مستقلة عديدة.

ثالثا :

الأهداف المحددة لجميع الأنشطة :

- التعرف على المشاكل التي تتعرض لها العاملات "داخل العمل، وخارجه"، أسبابها، وتأثيرها.
- المشاكل التي تتعرض لها العاملات داخل النقابات المستقلة.
- رفع الوعي بالقوانين الخاصة بالعمل والاتفاقيات الدولية.
- تمكين ودعم العاملات من المشاركة الفعالة داخل النقابات المستقلة.
- دمج النوع الاجتماعي داخل عمل النقابات المستقلة.
- تولى النساء العاملات مراكز قيادية داخل أماكن عملهن ونقباتهن.

رابعا :

الهدف	النشاط	الفئة المستهدفة
<ul style="list-style-type: none"> ○ تمكين النقابيات والعاملات من المشاركة الفعالة في العمل النقابي ○ رفع وعي المشاركات بأنواع المشاركة ومستوياتها ○ دور النساء في العمل داخل أماكن عملهن ومدى تأثيرهن في عملية التغيير ○ رفع وعي النساء العاملات بقوانين العمل المطبقة عليهن والاتفاقيات الدولية 	(1) عدد 18 ندوة للنساء العاملات والرجال والقيادات النقابية	عاملات وعمال وقيادات نقابية من محافظات مختلفة بواقع 20 مشارك بكل ندوة
<ul style="list-style-type: none"> ○ معرفة مشاكل المرأة والمعوقات التي تقف أمامها داخل العمل وكيفية التغلب عليها ○ مناقشة كيفية دمج النساء النقابيات داخل العمل النقابي ○ آليات تولى المرأة المناصب القيادية داخل العمل والنقابة 	(2) عدد 22 حلقة نقاشية	عاملات وقيادات عمالية ممثلين لنقابات مختلفة ومحافظات متنوعة
<ul style="list-style-type: none"> ○ الإلمام بقوانين العمل والاتفاقيات الدولية 	(3) عدد 28 تدريب	نساء عاملات ورجال وقيادات نقابية من محافظات مختلفة

		<ul style="list-style-type: none"> ○ الإلمام بمهارة وأساليب المفاوضة داخل النقابات والعمل ○ الإلمام بمهارة العمل الجماعي والتشبيك بين المجموعات والمنظمات ○ الإلمام بمهارة الرصد والتوثيق لمشاكل العمل وتأثيرها على العاملات
نساء عاملات ونقابيات ورجال وعاملات قطاع الاستثمار	(4) عدد 15 ورشة عمل	<ul style="list-style-type: none"> ○ الإلمام بالقوانين الخاصة بعلاقات العمل ○ حقوق النساء العاملات في معايير العمل الدولية ○ إدماج قضايا النساء العاملات في العمل النقابي ○ إلمام عاملات قطاع الاستثمار بين التشريع والواقع
جميع العاملات والعمال والنقابيات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والإعلام	(5) تقريرين رصد على مدار عام الأول: عاملات بين التمييز والتمهيش الثاني: أوضاع النساء العاملات بقطاعي الاستثمار والقطاع غير الرسمي	<ul style="list-style-type: none"> ○ رصد واقع النساء والمشاكل اللاتي يتعرضن لها داخل العمل والنقابات المستقلة ○ رصد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لقطاع الاستثمار والقطاع غير الرسمي
جميع النساء العاملات والنقابيات بالمحافظات المختلفة	(6) تقديم استشارات قانونية لجميع النساء العاملات والنقابيات	<ul style="list-style-type: none"> ○ دعم وتمكين النساء العاملات والنقابيات داخل العمل والنقابة
	(7) احتفالية بيوم 8 مارس يوم المرأة العالمي بنقابة الصحفيين	<ul style="list-style-type: none"> ○ الاحتفال بيوم المرأة العالمي ودعم المرأة العاملة
جميع النساء العاملات والرجال والنقابيات والإعلام ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات العامة	(8) دراسات وأوراق عمل بحثية حول 1 - دراسة المرأة والعمل 2 - أوراق عمل حول أوضاع النساء بقطاع الاستثمار / صورة المرأة العاملة في الإعلام	<ul style="list-style-type: none"> ○ دراسات وأوراق عمل بحثية

	<p>(9)</p> <p>مطويات حول أهمية النقابات قوانين العمل والاتفاقيات الدولية المؤتمر الدائم للمرأة (رؤيته وأهدافه) بوستر لحملة حقوق النساء في العمل والفرص المتساوية</p>	<p>○ مطويات وبوستر</p>
<p>مسئولي الاتصال ومجموعات العمل بكل محافظة</p>	<p>(10)</p> <p>عدد 22 اجتماع في المحافظات الشريكة</p>	<p>○ التنسيق بين المحافظات والتشبيك في بعض النشاطات ○ التدخل في حل بعض الإشكاليات داخل المؤتمر وأعماله ○ مناقشة أعمال المؤتمر ونشاطاته في كل محافظة ○ التحضير لأنشطة المؤتمر في كل محافظة</p>
	<p>(11)</p> <p>تكوين ثلاثة مجموعات عمل في محافظة الفيوم ودمياط وقتنا ملحوظة: تم تكوين المجموعات ولكن لم يتم حتى الآن التفاعل الكامل مع المؤتمر الدائم</p>	<p>○ تكوين مجموعات عمل جديدة ببعض المحافظات لانضمامها لعضوية المؤتمر الدائم</p>
<p>جميع النساء العاملات والعمال وقيادات نقابية ومنظمات مجتمع مدنى</p>	<p>(12)</p> <p>الدليل التدريبي مهارات العمل النقابي</p>	<p>○ إكساب العمال والعاملات المعارف والمهارات والاتجاهات الضرورية بغرض تطوير أدوارهم في النضال العمالي ○ تمكين العاملات من المعرفة لتحسين شروط عملهم وبلورة رؤية نقدية بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية والتشريعات النقابية القائمة</p>

الخاتمة والتوصيات:

على الرغم من كل ما قام به المؤتمر الدائم للمرأة العاملة من نشاطات على مدار ثلاثة أعوام سابقة منذ تأسيسه وحتى الآن، وعلى الرغم من أن هذه النشاطات المنفذة كما رأينا فى تزايد وتنوع كل عام عن ذي قبله، وبرغم أننا حاولنا ونحاول تفادى أخطائنا وتنفيذ ما تقترحه وتقره عضوات المؤتمر بتوصياتها كل مؤتمر سنوي نهاية خطة أعمال المؤتمر على مدار عام. إلا أننا لم نصل حتى الآن إلى ما نتمناه من

تحقيق أهدافنا، كذلك ما يقابلنا من تحديات وصعوبات تجعلنا غير قادرين على تنفيذ هذه الأهداف كما توضع نهاية كل عام بالخطة المحددة للمؤتمر.

فكما ذكرنا في بداية التقرير هناك العديد من التحديات التي صادفتنا أثناء العمل ومازالت قائمة حتى هذه اللحظة لذلك نتمنى أن تناقش بمؤتمرنا السنوي الثالث المنعقد اليوم للوقوف على الأسباب ومحاولة إيجاد الحلول للتغلب عليها.

في هذا السياق تأتي أهم التوصيات التي خرجت من خلال ما نفذ من أعمال بالمؤتمر الدائم خلال الأعوام السابقة، وعلى سبيل التحديد خلال السنة والنصف السابقة "محل التقرير" حيث جاءت مزيج من توصيات عضوات المؤتمر الدائم المشاركات بأنشطته في جميع اللقاءات وتوصيات عامة جاءت من منطلق رؤيتنا أثناء العمل.

أولا : بالنسبة للعمل داخل المؤتمر الدائم للمرأة العاملة

- التوسع في تكوين مجموعات عمل داخل محافظات أخرى جديدة وانضمامها الى عضوية المؤتمر الدائم للمرأة العاملة
- التشبيك والتفاعل بين عمل جميع المحافظات في خطة عمل متكاملة تعمل على مدار العام بشكل تنسيقي ومتكامل
- التنسيق بين المؤتمر الدائم للمرأة وبين منظمات المجتمع المدني المهتمة بمشاكل المرأة العاملة وبين المجلس القومي لحقوق المرأة والنقابات المستقلة
- العمل على وضع المؤتمر الدائم على أجندة الإعلام ليتوسع في نشر أهدافه ورؤيته ورسالته
- العمل على التشبيك بين المؤتمر الدائم للمرأة ومنظمات على المستوى الوطني والدولي
- تنظيم أكثر لمجموعات العمل بكل محافظة وتحديد مسؤولي اتصال بين المحافظة والمنسق العام
- الانتظام في الاجتماعات الشهرية بين المحافظات والمنسق العام للمؤتمر
- العمل على ضرورة إيجاد موارد أكثر للمؤتمر لقدرته على المواصلة في تنفيذ أهدافه ورسالته عبر الأنشطة المختلفة

ثانيا : مؤسسات الدولة وصانعي القرار

نظرا لوجود العديد من القوانين والممارسات التي تعوق المرأة العاملة من التمتع بحقوقها داخل العمل والمجتمع فنحن نوصى بضرورة عمل العديد من الدراسات حول تلك القوانين وإعادة طرحها على التشريعين بما يضمن تمتع المرأة العاملة بالبيئة التشريعية التي تدعم حقوقها لذلك نوصى أيضا بقوانين واضحة وشاملة لا تعيق المرأة العاملة في ممارسة عملها.

كذلك قد رأينا من واقع تقارير الرصد الذي قام بها المؤتمر الدائم للمرأة العاملة أن هناك مشاكل عديدة تخص النساء العاملات والنقابات داخل العمل والنقابات المستقلة والتي يجب العمل على مخرجاتها كما

أن هناك قطاعين في العمل هما (قطاع الاستثمار والقطاع غير الرسمي) يحتويان على العديد من المشاكل والتجاوزات القانونية والاجتماعية لذلك نوصى بضرورة تناول مخرجات تقرير الرصد بدرجة من الاهتمام من حيث القيام بعمل دراسة بحثية حول كل قطاع وتناول أهم الإشكاليات به وكيفية وضع حلول لها من قبل صانعي القرار والتشريعيين بما يضمن تنظيم النساء العاملات في القطاع غير الرسمي كذلك العمل على وجود برامج تضمن حماية عاملات المنازل والعمل على وضعهم تحت الحماية القانونية ومظلة قانون العمل 12 لسنة 2003.

كذلك نوصى بالقيام بحملات واسعة للتصدي لظاهرة التحرش الجنسي داخل أماكن العمل لمحاولة وضع قانون يجرم هذه الجريمة داخل قانون العمل.

ثالثا : مؤسسات المجتمع المدني

لما كانت مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب لهم القدرة على الوصول للنساء وكذلك تقديم أشكال من الدعم والتمكين للمرأة بشكل عام والنساء العاملات بشكل أكثر تحديدا فهذا يلفت انتباهنا بضرورة التشبيك بين هذه المنظمات والأحزاب وضرورة الوصول إليهم وعمل برامج وحملات مشتركة حول أوضاع النساء العاملات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لوضع قضايا المرأة العاملة ومشاكلها على الرأي العام واهتمامات المجتمع وصناع القرار.

رابعا : الإعلام

على الرغم من الدور المعوق للإعلام في ترويج المفاهيم النمطية عن المرأة بما يعوق تمكنها من الحصول على حقوقها والمشاركة الايجابية إلا أننا نرى أن دور الإعلام ضروري في نشر الوعي بحقوق المرأة العاملة ووضع مشاكلها وقضاياها على أولوية اهتمامهم لذلك فهناك ضرورة قصوى للوصول إلى الإعلاميين في برامج التوك شو وغيرها لتوضيح الصورة وتعديلها ونشر مفاهيم حقيقة وصادقة عن المرأة العاملة مع خلق نظام للرقابة المجتمعية للتصدي إعلاميا للبرامج التي ترسخ للصورة النمطية للنساء العاملات نظرا لوجود خطاب معادى يحمل نظرة دونية للمرأة بشكل عام يتم تداوله من فترات طويلة وتساعد هذا الخطاب من وقت لآخر لذلك فنحن في حاجة إلى تغيير هذا الخطاب على مستوى المجتمع والذي لا يأتي إلا بحملات مكثفة تصل إلى الإعلام وتؤثر في سياساته المتبعة إزاء تناول صورة المرأة بشكل عام..